

الأمن المناخي بين الطرح النقدي والطرح الواقعي: دراسة في تداعيات تغير المناخ على الأمن القومي العربي

Climate Security Between Critical Perspectives and Realist Approaches: A Study of the Implications of Climate Change on Arab National Security

ليندة طرودي^{*1}

Linda TRODI^{*1}

¹ جامعة قسنطينة 3- صالح بونيندر، مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية، (الجزائر)،

linda.trodi@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2025/06/05

تاريخ القبول: 2025/05/29

تاريخ الإرسال: 2024/11/04

Abstract:

Climate change is one of the pressing issues that poses a significant threat to the security and stability of many countries, particularly in the Arab region, which faces increasing environmental challenges. Numerous studies have warned about the potential consequences of this phenomenon on national security.

Despite the efforts of Arab leaders to achieve national security as a shared identity value, political interests and regional alliances have led to a decline in collective action. As a result, each country has focused on its own interests at the expense of collective ones. This could exacerbate the situation, exposing the region to environmental risks that may escalate into conflicts over survival.

Keywords: Arab national security, climate change, Copenhagen School, realism theory, climate security.

ملخص:

يُعدّ تغير المناخ من القضايا الملحة التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في العديد من الدول، لاسيما في المنطقة العربية التي تواجه تحديات بيئية متزايدة، وفقد حذرت عديد الدراسات من التداعيات المحتملة لهذه الظاهرة على الأمن القومي.

وعلى الرغم من سعي القادة العرب لتحقيق الأمن القومي كقيمة هوياتية مشتركة، إلا أن المصالح السياسية والتحالفات الإقليمية قد أدت إلى تراجع العمل المشترك، ما جعل كل دولة تركز على مصالحها الخاصة على حساب المصالح الجماعية، ما قد يؤدي إلى تفاقم الوضع، ويُعرض المنطقة لمخاطر بيئية قد تتحول إلى صراعات من أجل البقاء.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي العربي، تغير المناخ، مدرسة كوبنهاغن، النظرية الواقعية، الأمن المناخي.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

الأمن اليوم مصطلح فضفاض لا يشمل تحقيق الاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي فقط كما لا تنحصر التهديدات في الجماعات الإرهابية باعتبارها خطر يمس كيان الدول ويبعث بالقلق على مستقبل بقائها، ولا يشمل قضايا اللجوء التقليدية بمعزل عن الأبعاد أخرى التي لها علاقة بالبيئة وتغير المناخ، وعليه أصبح من الضروري المبادرة بالأبحاث المتعلقة بقضايا المناخ وعلاقتها بظروفنا المعيشية سواء العليا منها أو الدنيا، فالمجتمع العربي منبهر بالتطورات التكنولوجية الحاصلة، هدفه إنهاء تعليمه بسرعة وإيجاد وظيفة تضمن له المستقبل، لكن في ضوء الاضطرابات المناخية والمؤتمرات العالمية المنعقدة دوريا بشأنها، وجب علينا إعادة النظر في شكل الظروف القادمة.

الإشكالية البحثية:

تكمن إشكالية الدراسة في الخلل الناتج عن غياب التوعية بمدى أهمية الحفاظ على البيئة المحيطة لأنّ التغيرات المناخية التي نمر بها من شأنها تهديد الحياة على كوكب الأرض أجمع هذا من جهة، دون أن نتجاهل تداعياته الخطيرة على دول العالم الثالث التي تعاني من التلوث والكثافة السكانية المرتفعة وكذا من الأمية التي باتت اليوم مرتبطة بالتقافة المعلوماتية التكنولوجية، ما يساهم في تهديد الأمن القومي للدول سواء المتطورة أو السائرة في طريق النمو من جهة أخرى، بسبب ارتفاع الهجرة غير الشرعية وحتى الشرعية بحثاً عن مناخ أفضل أو ما يسمى حالياً بهجرة المناخ، ومنه يمكننا طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن لتغير المناخ أن يهدّد الأمن القومي العربي وما تداعياته على مستقبل الاستقرار في

المنطقة العربية؟

خطة الدراسة

مقدمة

المحور الأول: العلاقة بين المناخ والأمن: دراسة نظرية مفاهيمية

المحور الثاني: موقف القادة والمجتمعات العربية من قضايا الأمن المناخي

المحور الثالث: تأثير تغيّر المناخ على الأمن والاستقرار القومي العربي

خاتمة: (استنتاجات)

الهوامش والمراجع

فرضة الدراسة:

- تؤثر تداعيات تغيّر المناخ على الأمن القومي العربي من خلال تعزيز التوترات السياسية والاقتصادية، مما يهدد الاستقرار الإقليمي.

الإطار النظري والمنهجي:

اهتمت مدرسة كوبنهاغن بتوسيع مفهوم الأمن ليخرج من دائرة المخاطر ويشمل مفهوماً أعمق متمثلاً في التهديد، وقد عرفَ باري بوزان الأمن بأنه: " العمل على التحرّر من التهديد"، الذي قد يمس الداخل ممثلاً في المجتمع وقد يشمل العدو الخارجي أو يمتد إلى الكيانات والأفراد، لكن هل هذا المنظور النقدي قد يكون كافٍ لتحليل ما نعيشه اليوم من تهديدات واسعة خرجت عن نطاق قدرات الإنسان على الردع؟ فالمعضلة الأمنية اليوم مرتبطة بتغيّر المناخ وعليه سنعمل في دراستنا هذه على الأخذ بالمنهجية النقدية لمدرسة كوبنهاغن كإطار مساعد في طرحنا، بالإضافة إلى الطرح الواقعي (الكلاسيكي/الجديد) الذي ربط تغيّر المناخ بالمصلحة الوطنية للدول وتم اعتباره قضية من الدرجة الثانية وعليه سنحاول الربط بين مختلف التغيرات من أجل الخروج بنتائج يستفيد منها مختلف الباحثين.

2. المحور الأول: العلاقة بين المناخ والأمن: دراسة نظرية مفاهيمية

تتمثل مشكلة تغيّر المناخ في المشاعات العالمية، وأسبابه انبعاثات الغازات الدفيئة، وهي من صنع الإنسان، يتم توزيعها وتأثيرها عبر النظام الدولي، متجاوزة الحدود والسلطات القضائية التقليدية، ومن الصعب تأكيد العلاقة السببية في ظل استخدام مفاهيم المسؤولية التاريخية والحق في التنمية بانتظام في المناقشات المحيطة بتغيّر المناخ، الذي

تتعلق مشاكله بإهمال مجموعة من الجهات الفاعلة من غير الدول التي تعمل داخل حدود الدولة وعبرها وتشارك جميعها بدرجة معينة في هذه المسؤولية، فالدول ليست كيانات متجانسة، بل مجموعات معقدة تتألف من أنظمة ووحدات صغيرة متكاملة تتعدى نطاق السياسة الدولية¹، وهذا هو التعقيد الذي يجب فهمه عند استكشاف العلاقة بين تغير المناخ والعلاقات الدولية، وعلى هذا سنتناول في محورنا هذا قراءات نظرية مهمة لتغير المناخ.

1.2 مدرسة كوبنهاغن والدراسات النقدية (الأمن المناخي من منظور الاتساع):

ارتبطت كلية كوبنهاغن بمعهد كوبنهاغن لبحوث السلام الذي أنشأه البرلمان الدنماركي عام 1985، هذا المعهد له إسهامات حاسمة في البحوث الكمية المتعلقة بدراسات السلام، واتفق كل من بيورن مولن Mollen Bjorn ويوهان غالتونغ Johan Galtung على أن هذه البحوث نابعة من شخصيات عسكرية وسياسية، قدّمت مفهوما جديدا ربط الحياة الاجتماعية بالاقتصاد والأمن².

وقد أصبح لقطاع الأمن البيئي شعبية بعد الحرب الباردة، كأهم قطاع ضمن القطاعات الخمسة للأمن في مدرسة كوبنهاغن، لأنه معقد وله تأثيرات وطنية ودولية، يشمل مخاطر وتهديدات رفاهية الإنسان والأرض، وقد لعبت مدرسة كوبنهاغن أدوارا مهمة في تحليل وشرح القضايا البيئية الناشئة في السياق الأمني طوال تلك السنوات واعترفت بالقطاع البيئي باعتباره ديناميكية مهمة للدراسات الأمنية مع وجود التهديدات البيئية التالية مثل تغير المناخ والاحترار العالمي، وبدأت الجهات الفاعلة الحكومية المختلفة والمنظمات الدولية في استخدام الخطابات البيئية للترويج لنظام عالمي جديد³.

وابتداءً من أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تم تحديد أربعة تحولات رئيسية في النظام الدولي، الأول كان انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، الثاني ظهور العولمة وانتشار تكنولوجيا الاتصالات، والثالث زيادة الوعي السياسي بأثر التغير البيئي

العالمي، والرابع إعادة ظهور عالم متعدد الأقطاب وتحول تاريخي في القوة العالمية من الغرب إلى الشرق، وقد طالب الكثيرون بتضمين مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة في مناقشات الأمن القومي، ودعا آخرون إلى إعادة التفكير في ما يلزم تأمينه وتحديد الكائنات المرجعية غير الدولة⁴.

أسهم طرح هذه المناقشات في ظهور مناهج جديدة تسعى إلى تحدي فكرة وجود نظام عالمي قائم غير قابل للتغيير يتم فهمه من خلال المنظورات التقليدية، ما أدى إلى توسيع وتعميق جدول أعمال الدراسات الأمنية، ويشير التوسع إلى الابتعاد عن التركيز على قضايا الأمن العسكري ليشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، مع التركيز على ثلاث مقاربات مهمة في خطاب الأمن المناخي، الأولى والثانية متعلقة بالأمن البيئي ومفاهيم الأمن البشري، الثالثة مرتبطة بمفهوم الأمن متعدد التخصصات المعروف باسم الجيولوجيا السياسية، ويسعى هذا المنظور النقدي يسعى إلى توحيد الموضوعات السابقة في نظرة أمنية جديدة *للأنثروبوسين(Anthropocene)⁵.

2.2 النظرية الواقعية (الكلاسيكية، الجديدة) ومنظورها لتغير المناخ:

يمتلك الواقعيون الكلاسيكيون فهما مميزا للطبيعة البشرية فالتناس يخشون على سلامتهم ورغباتهم، كما تؤثر العوامل الهيكلية على خيارات الدول (المصلحة الوطنية)، لأنّ القادة يملكون القوة بينما تختلف تصورات الدول عن مصالحهم مع مرور الوقت، وعليه يختلف الواقعيون الكلاسيكيون عن الواقعيين البنويين الذين يجادلون بأنّ محتوى مصالح الدولة مستمد من المعضلة الأمنية، وكذلك من الواقعيين الراديكاليين مثل نعوم تشومسكي الذين ينظرون إلى تصرفات الدولة من منطلق الدفاع عن مصالح النخبة⁶.

ويتعلق الاستنتاج الواقعي الأساسي بسياسة المناخ بمنطق الفوضى الذي يهيئ القوى العظمى للتعامل مع تغير المناخ كقضية من المستوى الأدنى، وفي الواقع يتجنب جون

ميرشيمر **Mearsheimer John** مناقشة التغير المناخي من أجل الحفاظ على التركيز على التهديدات الأمنية من الدرجة الأولى، أي يعتبرون تغير المناخ تهديدا محتملا للبقاء، وتدابير التخفيف لا تعرض القوة النسبية للخطر (تنافس القوى العظمى ضد أشكال التخفيف الباهظة الثمن وضد تعويض البلدان النامية عن أضرار المناخ)، لأنّ المعضلة الأمنية هي أساس السياسة الدولية⁷.

تكمن ميزة الموقف الواقعي من التغير المناخي، في اعترافه بمتغير نظامي مهم متمثل في إعادة توزيع القدرات المادية وشواغل المكاسب النسبية التي تثيرها، والنظام الدولي المتفق عليه في نهاية المطاف سيخضع لتوزيع المكاسب النسبية الأكثر قبولا بالنسبة للدول الأقوى، والاعتراف بمخاوف المكاسب النسبية تكشف الكثير عن الفكر الواقعي الكلاسيكي، غير أنّ المخاوف النسبية للواقعية الجديدة ليست محددة لسلوك الدولة، بل تقبل إمكانية اختلاف حساسية الدول تجاه المخاوف المتعلقة بالمكاسب النسبية لأنّ تغير المناخ عبارة عن لعبة من مستويين تضم قوى سياسية دولية ومحلية يجب على قادة الدولة الاستجابة لها⁸.

ويعتقد الواقعيون أنّه من الصعب التأكد من أنسب مقياس للقوة بالنظر لطبيعة قضية تغير المناخ، لكن يمكن أن تظل حيازة القوة العسكرية هي الأمثل، إذ تُستخدم الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المتعلقة بقضايا الموارد الطبيعية وبالمثل يمكن أن تكون القوة الاقتصادية وثيقة الصلة بالموضوع، بمعنى قد يهدد أحد اللاعبين الرئيسيين باستخدام العقوبات التجارية ضد منتهاك المناخ، وإذا تم تنفيذه يُحرم البلد المستهدف من الرفاهية، وقد حدث ذلك في قضايا بيئية أخرى فالقيود التجارية تشكل مكونات رئيسية لثلاث اتفاقيات دولية رئيسية (بروتوكول مونتريال واتفاقية بازل، واتفاقية التجارة الدولية)، أي قد تكون للجهات الفاعلة القدرة على استخدام سلطتها لتحويل الموارد البيئية كحق الفيتو مثلاً⁹.

3.2 العلاقة السببية بين الأمن وتغير المناخ:

مع تزايد الاهتمام بتأثير التغير البيئي العالمي على النظم الاجتماعية والبيئية، وبالتزامن مع بيئة أمنية دولية أكثر مرونة منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح التغير البيئي مشكلة أمنية، إذ تركز معظم تفسيرات الأمن البيئي على الطريقة التي قد يتفاعل بها التغير البيئي مع نفس مخاوف الأمن القومي التي هيمنت على السياسة طوال القرن العشرين، لاسيما الطريقة التي قد يؤدي بها التغير البيئي إلى نشوب صراع عنيف، وعليه فإنّ الاهتمام بالصراع الدولي المباشر في غير محله، وسوف تتخذ الآثار الأمنية للتغير البيئي طرقاً أقل مباشرة وأكثر تنوعاً¹⁰.

ويعتبر ريتشارد فولك - **Richard Falk** أستاذ فخري في القانون الدولي بجامعة برينستون - أول شخص جادل بأنّ التغير البيئي يمثل مشكلة أمنية عام 1971، فيما أسماه القانون الأول للسياسة البيئية¹¹، حيث قال: "توجد علاقة عكسية بين الفاصل الزمني المتاح للتغيير التكيفي adaptive change واحتمالية شدة الصراع العنيف والصدمة والإكراه المصاحبة لعملية التكيف، وهذه حقيقة بديهية لأبحاث التغير المناخي المعاصرة: فكلما كان معدل التغير أسرع، كلما قلّ وقت التكيف مع التأثيرات المناخية التي من المحتمل أن تكون أكثر خطورة"¹².

كما تحدّث ليستر براون **Lester Brown** -عالم اقتصادي زراعي أمريكي ومحلل بيئي- عام 1977 عن تأثير تدهور النظم الفيزيائية الحيوية على الأمن القومي، وتحديدًا أربعة أنظمة، مصائد الأسماك والأراضي العشبية والغابات والأراضي الزراعية، وقد ركزت مناقشته بشكل خاص على الأمن الغذائي، وجادل براون بأنّ القوات المسلحة غير قادرة على مواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ، ما يشير إلى أنّ عمليات إعادة تخصيص الميزانية ونزع السلاح بمثابة استجابات سياسية مهمة، وبعد عام 1989 بدأت المخاوف البيئية تتصدر بشكل متزايد السياسة الوطنية والدولية¹³.

وقيم التقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2007 آثار تغير المناخ على البيئة الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية، وتوصل الفريق إلى أن الآثار الضارة لتغير المناخ على البشرية ستهمين على المدى الطويل، إذ أصبحت الأرض على مدار المائة عام الماضية أكثر دفئاً بمعدل 0.74 درجة مئوية في المتوسط، حتى لو كان هناك توقف فوري وكامل لانبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المنشأ سيستمر اقتراب الاحترار العالمي إلى المستوى الخطير البالغ 2 درجة مئوية، والمجتمع الدولي هنا لا يحتاج إلى تحقيق تخفيض حازم في انبعاثات الغازات الدفيئة، بل يحتاج إلى وضع وتنفيذ تدابير التكيف¹⁴.

كما أقرت وزارة الدفاع الأمريكية في *تقريرها الذي يصدر كل أربع سنوات حول الدفاع لعام 2010 أن التغير المناخي عامل يستحق النظر في تخطيط الأمن القومي مستقبلاً¹⁵، وذكر التقرير أن: "تغير المناخ والطاقة مسألتان رئيسيتان ستلعبان دوراً مهماً في تشكيل البيئة الأمنية المستقبلية"، مع الإشارة إلى أن: "تغير المناخ وأمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً"¹⁶.

كما وصف التأثيرات الجيوسياسية الهائلة لتغير المناخ التي يتوقعها مجتمع الاستخبارات بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة، وندرة الغذاء والمياه وانتشار ناقلات الأمراض وخطر الهجرة الجماعية من قبل الفئات المستضعفة هرباً من هذه الآثار، حيث أدت هذه المخاطر إلى إعلان وزارة الدفاع: " التغير المناخي وحده لا يسبب الصراع، بل قد يكون بمثابة تسارع في عدم الاستقرار، ما يشكل عبئاً على المؤسسات المدنية والجيش في جميع أنحاء العالم"¹⁷.

ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC*) ستؤدي الأحداث المناخية القاسية مثل هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات والجفاف والأعاصير والأمواج، إلى تعطيل النظم البشرية والطبيعية، ويمكن أن تؤدي إلى فشل المحاصيل، حرائق الغابات،

انقطاع التيار الكهربائي وانهيار البنية التحتية أو تفشي الأمراض المعدية، وتزداد وتيرة وحجم هذه الأحداث مع تغير المناخ¹⁸.

3. المحور الثاني: موقف القادة والمجتمعات العربية من قضايا الأمن المناخي

تلعب السياسات الوطنية دورا كبيرا في التصدي لمشاكل تغير المناخ الحاصلة حاليا والمُترقّب حدوثها مستقبلا، إلّا أنّ أغلب القادة العرب في معزل عن ذلك، والأمر لا يقتصر على النظام السياسي والفواعل الرسمية في الدولة فقط، بل يتجاوزه إلى الإعلام الذي يُعتبر الحجر الأساس في التوعية المجتمعية بالمخاطر التي تهدد حياة الإنسان اليوم وغدا، دون أن ننسَ فئة الشباب التي أثبتت وعيها في السنوات الأخيرة من خلال مشاركتها في مختلف المؤتمرات العالمية، ومحاولتها العمل بفعالية ضمن منظمات المجتمع المدني بهدف توعية الفئات المجتمعية الأخرى بأهمية الحفاظ على كوكب الأرض، وعليه سنحاول في هذا المحور تناول ثلاث مواقف على مستوى المنطقة العربية ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بقضايا تغير المناخ.

3.1 المجتمعات العربية وقضايا المناخ:

يمكن اعتبار ما عرف بالربيع العربي أو الصحوّة العربية بمثابة رد فعل على السياسات الحكومية الفاشلة التي يتمّ الأخذ بها من قبل صانعي القرار في المنطقة العربية، لأنّ هذه الأخيرة لا تترنو إلى تحقيق الديمقراطية وتغيير الأنظمة المستبدّة فقط، بل أهدافها تشمل تحسين المستوى الاقتصادي والذي بدوره يتأثر بالبيئة وتغير المناخ، ولأنّ الأنظمة العربية لا تولي أهمية لقضايا المناخ في أجنداتها ستكون الأحداث المناخية القادمة بمثابة التهديد الأكبر للأمن والاستقرار وليس فقط العيش في كنف الديكتاتورية.

استضافت قطر مفاوضات للأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ في ديسمبر 2012 (COP18)، أي بدأ الحكومات العربية في معالجة الوضع والتخطيط لاستراتيجيات قوية

تمكنها من تنفيذ وبناء قوتها ومرونتها ومؤسساتها الديمقراطية، وعلى إثر ذلك أعلنت قطر إنشاء معهد لأبحاث تغير المناخ، وكذا إنشاء معهد جديد لأبحاث تغير المناخ ومنتدى عالمي لتغير المناخ مقرهما في قطر، لسد الثغرات الحرجة في البحوث المتعلقة بالتخفيف والتكيف والمرونة المناخية في المناطق الرئيسية مثل المناطق المدارية والأراضي الجافة¹⁹.

كما يمكن الإشارة إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير التمويل لبرامج المناخ، إذ يوجد في قطاع الخدمات المالية بالإمارات العربية المتحدة بعض من أكبر الشركات في الدولة، والذي يعني أن هناك قدرات كبيرة لتقديم التمويل لبرامج المناخ ومشاريع حماية البيئة، وكشف مسح حكومي منذ 2015 أن إجمالي الاستثمارات الخضراء في الإمارات قد بلغت 80 مليار درهم (22 مليار دولار على الأقل) الثلثان تم استثمارها في الداخل والثلث الأخير في الخارج، وزادت الأنشطة في هذا القطاع على مدار الأعوام الماضية، لكن لم تتوفر بيانات حديثة عن ذلك²⁰.

أي لا يحدث التكيف الفعال مع تغير المناخ دون قيادة قوية والتزام سياسي، إذ أظهرت التجارب الدولية أن زمام المبادرة ينبغي أخذها على المستوى الوطني من قبل وزارة بارزة أو قيادي حكومي رفيع المستوى مثل رئيس مجلس الوزراء، وزير التخطيط أو الاقتصاد، أو هيئة الدولة للتخطيط، هذا القيادي بحاجة دعم فريق قوي يتكون من قادة الوزارات المعنية والمحافظات والسلطات والمؤسسات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وكذا أحزاب المعارضة لضمان الاستمرارية عند تغيير الحكومات²¹.

كما تشترك العديد من الدول العربية في نظام إعلامي شبه استبدادي (تجنب عبور الخطوط الحمراء التحريرية)، حيث يتم نسخ تقارير تغير المناخ في الغالب من وكالات الأنباء الدولية، والتقارير المحلية قليلة لأنها قد تتطرق إلى القضايا الحساسة المتعلقة بعدم

كفاية الإدارة ونتيجة لذلك تتم تغطية قضايا تغير المناخ باعتبارها أخبارا أجنبية مع التركيز على المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ²².

أي من الصعب الحديث عن هوية خاصة للإعلام البيئي العربي، مشابهة مثلا لهوية الإعلام السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الفني أو حتى الرياضي، فالهوية الإعلامية تستوجب قواعد معينة لاعتبارها هوية مستقلة ومميزة، بما فيها أنماط إعلامية احترافية تتعلق بكيفية بثّ الخبر والتحليل تنطلق من إطار معرفي محدد للقضايا البيئية، بوجود إعلاميين محترفين ومدرّبين متخصصين بشؤون البيئة، فاستحقاق صفة الإعلام البيئي تستلزم وتيرة متواصلة للنشر وليس مجرد أخبار وتعليقات متفرقة²³.

ما نفهمه مما سبق أنّ الإعلام العربي بحاجة لإعادة تحديث أساسياته سواء من حيث المواضيع المطروحة التي لا تتناهى والهوية الثقافية والخصوصية المجتمعية، ونستطيع القول الاقتصادية والسياسية، مروراً بتحقيق الاحترافية على مستوى الأشخاص الذين يقع على عاتقهم العملية الإعلامية باعتبارها إطاراً لنشر الوعي البيئي، لأنّ تحديات المناخ اليوم ذات ارتباط وثيق بالتكنولوجيات المتطورة.

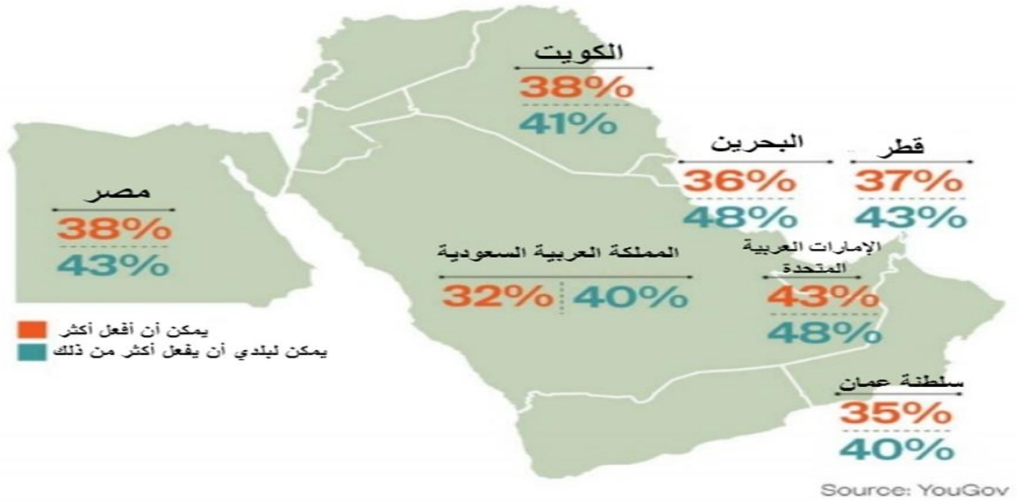
2.3 الشباب العربي وقضايا المناخ:

تُساهم تكنولوجيا المعلومات الجديدة في نشر الوعي بشأن تغير المناخ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويُشكّل الشباب الجزء الأكبر من سكان العالم العربي، يشاركون في القضية من خلال وسائل مختلفة، وتعتبر إحدى طرق تجهيز الشباب للتعامل مع الشواغل البيئية (التثقيف البيئي الفعّال) إذ ستحصل الأجيال الشابة على فرصة للمساهمة بشكل إيجابي في مستقبل سلمي ومستدام، مع بناء مهاراتهم وخبراتهم الخاصة، كما يمكنهم المشاركة في أنشطة وطنية للتكيف إلى جانب المفاوضات الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة

لتغير المناخ لفهم كيفية عقد الاتفاقات العالمية، هذا الوعي البيئي القوي يساعد على توحيد قدرات الشباب، ما يمكنهم من التفاوض بصوت واحد على المستوى العالمي²⁴.

لكن يتخوف الشباب العربي من المخاطر والأخطار البيئية، لأنه يفرض عليهم التعايش مع البيئة المتدهورة التي ورثتها لهم الأجيال السابقة، ما يجبرهم على الانخراط في أشكال جديدة من النشاط لتوليد استجابات فعالة للتحديات البيئية، وقد ظهر التغير الجذري في الوعي بعد أن استضافت قطر الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف عام 2012، التي أثبتت أنها خطوة مهمة تشكّلت على إثرها حركة الشباب العربي من أجل المناخ Arab Youth Climate movement (AYCM)، وهي أكبر مجموعة للتوعية والدعوة بشأن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولها فروع في أكثر من 15 دولة عربية²⁵.

خريطة رقم 01: مواقف الرأي العام العربي من تغير المناخ



Source: CALINE MALEK, "Why Middle East publics have mixed views on climate change", in: <https://www.arabnews.com/node/1564706/middle-east>

وقد برهنت دراسة أجرتها الشركة الدولة لاستطلاع الرأي عبر الإنترنت **يوجوف** YouGov على 28 دولة على وجود اختلافات ملحوظة بين الشرق والغرب في المواقف تجاه التغير المناخي، قد يكون الاعتراف بالتغير المناخي والعمل فيه أمرا حاسما بالنسبة لمستقبل

منطقة الشرق الأوسط المعرضة للخطر، إذ تعتقد غالبية الناس في 28 دولة أنّ تغير المناخ سيؤدي إلى أضرار اقتصادية عالمية خطيرة، كما سيعرض ارتفاع منسوب مياه البحر المدن للخطر والتهجير الجماعي للأشخاص.

لكن الدراسة الاستقصائية التي شملت 30,000 شخص كشفت عن اختلافات ملحوظة في المواقف بين الشرق والغرب، وقد شمل الاستطلاع في الشرق الأوسط الرأي العام في مصر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت وعمان وقطر²⁷، وقالوا: "أنّ تغير المناخ يحدث وأنّ الإنسانية مسؤولة جزئياً"²⁸.

ومع ذلك يعتقد 47% فقط من المشاركين في الإمارات و39% في المملكة العربية السعودية أنهم أو دولتهم يمكنهم اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن تغير المناخ، كما قال سكوت بوث (Scott Booth) رئيس قسم منتجات وخدمات البيانات في YouGov: "أنّ مجال الاهتمام الذي تبرزه منطقة الشرق الأوسط عموماً راجع إلى نسبة المشاركين في المنطقة الذين يعتقدون أن بإمكانهم أو دولتهم بذل المزيد من الجهد لمكافحة تغير المناخ"²⁹.

4. المحور الثالث: تأثير تغيّر المناخ على الأمن والاستقرار القومي العرب

اكتشف مجموعة من الباحثين كيفية فهم ديناميات المصالح المتنافسة والتسلسلات الهرمية التي تحدد سياسات تغير المناخ، من خلال تحديد العقبات التي تعترض الحلول الجماعية لتغير المناخ التي تكون نتيجة لدينامية عالمية مقابل المحلية، وقد تكمن الحلول في تصرفات الدول الفردية، وغالباً ما تكون هذه الاستجابات مقيدة بالمصلحة الذاتية، نتيجة لمصالح اقتصادية قصيرة الأجل، وتشمل حلول أخرى الحركات السياسية الأفقية وهو ما أشار إليه دانيال نيبيرغ (Daniel Nyberg) وآخرون، إذ يمكن أن يوفر الجدل وسيلة لتجاوز الهياكل السياسية الرأسمالية، فهذه الأشكال من الحركات حققت بعض النجاح في ربط الأسباب المحلية والعالمية، رغم حرمانها من الوصول إلى عمليات صنع القرار الدولي³⁰.

وبتطبيق نظرية العلاقات الدولية يبحث **جوناثان سيمونز (Jonathan Symons)** في ردود الفعل الأخلاقية المحتملة للواقعية الكلاسيكية لتغير المناخ والآثار المترتبة على السياسة، إذ تحتفظ الدول بدرجة كبيرة من التأثير على إدارة المناخ ويعرف العديد من واضعي السياسات الخارجية الواقعية باعتبارها الإطار النظري الرئيسي، من خلال تحديد تطور ارتباط الواقع الكلاسيكي بسياسة المناخ وتقديم تحليل الواقعية الكلاسيكية لاتفاق باريس للمناخ، كما يوضح **سيمونز** أن هذا النهج يمكن أن يوسع تعريف الدولة للمصالح الوطنية من خلال: "الحفاظ على النظام التعاوني إلى جانب المخاوف الأمنية التقليدية"³¹.

ما نفهمه مما سبق، أن هناك نقاشات جدلية فيما يخص الحلول الممكنة لتجنب مخاطر تغير المناخ، إذ قد تشمل هذه الحلول الفردانية النابعة من مصالح الدول في إدارة هذه المعضلات من أجل حماية مصالحها الوطنية، هذا الأمر قد يتلخص في دور الحركات السياسية التي تستطيع نشر الوعي وبث الإرادة رغم الصعوبات والعراقيل التي تمنعها من صنع القرار المحلي والدولي، بسبب التوجهات الأمنية التقليدية التي لخصتها لنا النظرية الواقعية الكلاسيكية وحتى الواقعية الجديدة التي رغم اعترافها بضرورة التعاون بين الدول، إلا أنها ما تزال متمسكة بالمصلحة الذاتية أو الوطنية.

1.4 تأثير المناخ على الأمن المائي العربي:

يمثل نقص المياه تحدياً في المنطقة العربية، إذ تبلغ موارد المياه المتجددة الداخلية السنوية 6% من متوسط هطول الأمطار السنوي، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 38 %، وقد انخفض معدل توافر المياه العذبة للفرد بحوالي 20% خلال الفترة من 2005 إلى 2015، من حوالي 990 إلى 800 متر مكعب، أي ستتأثر شبه الجزيرة العربية التي تفتقر إلى موارد المياه العذبة وتعتمد على تحلية المياه، بزيادة مستويات الملوحة المرتبطة بتغير المناخ، وتصبح أنشطة تحلية المياه مشكلة من الناحية التكنولوجية مع عدم قدرة التناضح العكسي على العمل فوق مستويات الملوحة البالغة 50 جزء في المليون³².

ومع تزايد عدد السكان وزيادة نصيب الفرد من استخدام المياه، من المتوقع أن يزداد الطلب على المياه في المنطقة العربية بنسبة 60% بحلول عام 2045، بينما من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض الجريان السطحي للمياه بنسبة 10% بحلول عام 2050، وفي السنوات العشر الأخيرة كانت مستويات المياه الجوفية قد انخفضت بمقدار متر إلى متران سنوياً، وتسبب استغلال المياه الجوفية المستخدم بشكل رئيسي بالزراعة في تدهور جودة المياه وأبرزها الملوحة، إلى جانب الآثار المذكورة أعلاه فإن المناطق الشحيحة بالمياه سيكون لديها موارد أقل لدعم صناعاتها وسكانها، ومن المرجح أن يكون السكان الأكثر فقراً هم الذين يعتمدون بشدة على الموارد الطبيعية من أجل بقائهم على قيد الحياة³³.

2.4 تأثير المناخ على الاقتصاد القومي العربي

يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى اضطرابات في النظم والموارد الاجتماعية أو البنية التحتية أو البيئية أو الإنتاجية في الدول العربية، ما يبطئ النمو الاقتصادي ويزيد من الفقر في البلدان التي تعتمد على القطاعات الحساسة مثل الزراعة، ومصائد الأسماك، أو التي لديها مستويات دخل منخفضة، وترتفع فيها معدلات الفقر، وتنخفض مستويات رأس المال البشري، وعدد كبير من سكان الريف يمثلون أكثر من 50% من إجمالي عدد السكان والتي تحافظ على قطاعات زراعية تبلغ قيمتها 20% أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي، وبالمقارنة فإن الناتج المحلي الإجمالي السنوي لبلدان حضرية إلى حد كبير مثل الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة يزيد على 50,000 دولار أمريكي للفرد³⁴.

كما تقل معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى النساء البالغات عن 50% في المغرب وجمهورية اليمن ومن المحتمل أن يصل إجمالي سكان العالم العربي إلى 700 مليون شخص بحلول عام 2050، وهو ما يعادل ضعف عدد السكان اليوم تقريباً، فيتزايد الطلب على الموارد الشحيحة، بما فيها المياه والأراضي، ما يؤثر على أسعار المواد الغذائية، وقد غادر ملايين الأشخاص منازلهم الريفية ليستقروا في المراكز الحضرية، وبعض البلدان

تقريباً مدنية بالكامل (98% من الكويتيين يعيشون في المناطق الحضرية) بينما لا تزال بعض المناطق ريفية إلى حد كبير (جزر القمر ومصر وموريتانيا والصومال واليمن 28 و43 و41 و37 و32% من سكانها مقيمين في المناطق الحضرية)³⁵.

كما يؤثر التغير المناخي وسوء ممارسات إدارة الأراضي والمياه سلباً على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية، بسبب انعدام الأمن الغذائي، فهناك حاجة إلى ما يقدر بمليار دولار أمريكي لتقديم الإغاثة الفورية لأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو رقم يحتمل أن ينمو في المستقبل، كما أن هناك أكثر من 50 مليون شخص يعانون من سوء التغذية و21.2 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في فلسطين والصومال والسودان وسوريا واليمن، إذ انخفضت قيمة المساهمة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية خلال العقدین الأخيرين أي انخفض الناتج المحلي الإجمالي من 11.6% عام 1996 إلى 6% عام 2016³⁶.

5. خاتمة

تعد هذه الدراسة بمثابة إطلالة على الواقع العربي الذي شهد أحداثاً كثيرة نهاية عام 2010 وبداية 2011، وقد ركزت العديد من البحوث على تحليل الأوضاع الأمنية في الدول التي تأثرت بالربيع العربي، إلا أن معظمها لم يأخذ في الاعتبار تداعيات تغير المناخ على القضايا الأمنية، باعتبارها أولوية يجب أن تحظى باهتمام أكبر من قبل صانع القرار العربي.

وعليه، أظهرت الدراسة أن التحديات المناخية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي، ويجب على الدول العربية أن تتعامل معها على نحو استراتيجي يشمل المدى القصير والمتوسط والطويل، وبناءً على ما تم التطرق إليه، يمكن تلخيص بعض الاستنتاجات على النحو التالي:

— ينبغي على الدول العربية ربط مفاهيم الأمن القومي بالأمن المناخي، وتضمينها في سياساتها وإستراتيجياتها.

— يهدد تغيّر المناخ استقرار الدول العربية، خاصة المناطق الفقيرة التي تعاني من تدهور الموارد الطبيعية، ما ينعكس على الأمن الداخلي بتزايد المجاعات، الفقر، التلوث، والنزاعات المحلية، ويضعف قدرة هذه الدول على الاستجابة للآزمات الأمنية.

— رغم التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة، لا يزال هناك غياب نسبي للوعي الكافي بين القادة والمجتمعات العربية حول أهمية الأمن المناخي، وعليه من الضروري أن تتبنى الدول العربية استراتيجيات توعوية تركز على تداعيات التغير المناخي على الأمن والاستقرار في المستقبل.

— يُعتبر التعاون بين الدول العربية من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى أولوية لتطوير حلول مشتركة لضمان الأمن المناخي، إذ لا يمكن للدول العربية أن تواجه هذه التحديات بمعزل، بل ينبغي عليها العمل ضمن نطاق إقليمي ودولي للتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

6. الهوامش والمراجع

¹ ED ATKINS, GUSTAVO SOSA-NUNEZ. "Environment, Climate Change and International Relations". E-International Relations, Bristol. 2016. p4.

² Sebahat DÜZLEYEN. "SECURITIZATION OF CLIMATE CHANGE", EUROPEAN STUDIES MASTER'S DEGREE PROGRAM.İSTANBUL, ISTANBUL BILGI UNIVERSITY. 2017. p40.

³ ibid, p.p42-43.

⁴ Michael Durant Thomas. "The Securitisation of Climate Change in the Australian political-military sector with a comparison to the United States", A thesis in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of Humanities and Social Sciences, Faculty of UNSW Canberra. 2016. p63.

⁵ Michael, p.p63-64.

*الأنثروبوسين (عصر التأثير البشري) عصر جيولوجي جديد: في عام 2000 طور بول كروتزين، المتخصص بكيمياء الغلاف الجوي والحائز على جائزة نوبل مفهوم الأنثروبوسين الذي تجري مناقشته في الوقت الراهن على نطاق واسع في الأوساط العلمية، باعتباره المصطلح السليم الذي يشير إلى الفترة الزمنية الراهنة، التي يهيمن التأثير البشري على كثير من العمليات الرئيسية فيها، وقد أصبح المفهوم تعبيراً حياً عن درجة التغير البيئي على الأرض الذي يسببه البشر، وتجرى مناقشته حالياً في الهيئة الدولية المعنية بعلم طبقات الأرض باعتباره وحدة رسمية محتملة في المقياس الزمن الجيولوجي، أنظر: تقرير الأمين العام، A/67/317، "الانسجام مع الطبيعة"، الدورة 67، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، 2012، ص.7.

⁶ Jonathan Symons. "Realist climate ethics: Promoting climate ambition within the Classical Realist tradition", Review of International Studies. British International Studies Association, England, 2018. p. 4.

⁷ ibid, p4.

⁸ Mark Purdon. "Neoclassical realism and international climate change politics: moral imperative and political constraint in international climate finance". Journal of International Relations and Development. 20(2), 2013, p4.

⁹ Detlef Sprinz, Urs Luterbacher." INTERNATIONAL RELATIONS AND GLOBAL CLIMATE CHANGE". PIK Report, No. 21, Potsdam Institute for Climate Impact Research, Potsdam. 2001. p34.

¹⁰ Jon Barnett. "Security and Climate Change". Working Paper 7. Tyndall Centre for Climate Change Research. 2001. p2.

¹¹ ibid, p3.

¹² ibid, p3.

¹³ Jon, p.p3-4.

¹⁴ "Climate change, conflict and security: Key findings". in: Alexander Carus. Dennis Tänzler, Achim Maas, Climate Change and Security: Challenges for German Development Cooperation. Schloemer Gruppe, Eschborn, 2008. p15.

¹⁵ "THE NATIONAL SECURITY IMPACTS OF CLIMATE CHANGE". issue brief. environmental and energy study institute, Washington, 2017. p1.

¹⁶ Ibid.

¹⁷ Ibid.

*the Intergovernmental Panel on Climate Change.

¹⁸ "Implications for US National Security of Anticipated Climate Change". This memorandum was prepared by the National Intelligence Council and was coordinated with the US Intelligence Community, 2016. p5.

¹⁹ Lama Ghaddar, "Obviously the world is changing". 2013. <http://www.climatenetwork.org/category/tags/qatar>

²⁰ الأنصاري، مشاعل أحمد، ماري لومي، "تمكين القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة من الاضطلاع

بدور قيادي في تدابير تغير المناخ على المستوى الدولي"، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2018، ص.ص3-4.

- ²¹. دورتي، فيرنر، "التكيف مع مناخ متغير في البلدان العربية: دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ"، تقرير رقم 64635. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، 2012. ص54.
- ²². Neeshad Shafi, "The Arab world's best weapon against climate change? Its young people".(2019).<https://www.weforum.org/agenda/2019/01/the-arab-worlds-best-weapon-against-climate-change-its-youth/>
- ²³. صعب، نجيب، البيئة في وسائل الإعلام العربية المنشورات التقنية، بيروت، 2008، ص.10.
- ²⁴. Neeshad.
- ²⁵. Neeshad.
- ²⁶. CALINE MALEK. "Why Middle East publics have mixed views on climate change" 2019. <https://www.arabnews.com/node/1564706/middle-east>
- ²⁷. Caline Malek." Divided over climate change: Middle East populations are aware of the likely impact, but they disagree on what can be done — and who is to blame". ARAB NEWS, 2019. p3.
- ²⁸. ibid.
- ²⁹. ibid.
- ³⁰. Katie Peters, Leigh Mayhew. "Climate change, conflict and security scan Analysis of current thinking". Overseas Development Institute, London. 2018. p31.
- ³¹. Ibid.
- ³². "Climate Change Adaptation in the Arab States Best practices and lessons learned". United Nations Development Programme, Bangkok. 2018. p26.
- ³³. "Climate Change Adaptation in the Arab States Best practices and lessons learned", op. cit,p26.
- ³⁴. Dorte Verner. "Adaptation to a Changing Climate in the Arab Countries: A Case for Adaptation Governance and Leadership in Building Climate Resilience". International Bank for Reconstruction and Development, Washington. 2012. p.p18-19.
- ³⁵. Dorte, p.p19-20.
- ³⁶. "Climate Change Adaptation in the Arab States Best practices and lessons learned", op. cit,p25.